

الخلافا بشأن مواجهة موجة الاحتجاج يشق الرئاسات في العراق

رئيس الجمهورية مع التغييرات السياسية ورئيسا الحكومة والبرلمان مع الإجراءات المالية

حركة الاحتجاج غير المسبوقة التي شهدتها العراق مؤخرًا، وإن قُمت بعنف شديد من قبل السلطات، فإن لها فضل إعادة لفت الانتباه إلى قصور العملية السياسية وفساد النظام الذي بدأت أركانه تستشعر الخطر على استمراره وتفكر في طريقة إنقاذه.

بغداد - دفعت الاحتجاجات الشعبية العارمة التي شهدتها العراق مؤخرًا الطبقة الحاكمة إلى التفكير في أنجع الطرق لتهدئة غضب الشارع حماية للنظام القائم الذي بدت مظاهر النقمة عليه والدعوات إلى إسقاطه ورحيل جميع رموزه، جلية في الشعارات التي رفعها المحتجون في ساحات الاعتصام والتظاهر، ورؤجوا لها عبر مواقع التواصل الاجتماعي.

ويعني سقوط النظام القائم على المحاصصة الحزبية والعرقية والطائفية بقيادة الأحزاب الدينية، ضياع مصالح حيوية للقائمين على ذلك النظام، وإيضاً لإيران التي تعاونت بفعالية مع الولايات المتحدة لإنشائه على أنقاض نظام حزب البعث، ثم نجحت لاحقاً في الإمساك بزمامه عن طريق قادة أكبر الأحزاب الشيوعية والمليشيات المسلحة وتسخيره بالكامل لخدمة أهدافها السياسية والاقتصادية والأمنية.

تقديم مكاسب مادية عاجلة للفئات الغاضبة حل سطحي ذو نتائج ظرفية ويرتّب على الدولة التزامات مالية تفوق قدراتها

وظهر اتجاهان في كيفية إنقاذ النظام من غضب الشارع، يعتمد الأول تحقيق مكاسب مادية عاجلة للطبقات الشعبية التي تعتبر خزّان الغضب ومصدر النقمة على رموز الحكم وقادته، ويقوم الثاني على تجاوز الطابع الأني العاجل لإجراءات تهدئة الشارع بإدخال إصلاحات أعمق تطلّ بعض أسس النظام دون تغيير طبيعته.

ويقول ساسة عراقيون ونواب في البرلمان إن الرئيس العراقي برهم صالح ينحو في مساره للتعامل مع التظاهرات



تعالوا ننقذ المركب الذي يقننا جميعاً

يخطط له صالح من دون تحديد مستوى جديدته بالنظر إلى أنه يتبنّى أمراً قد يزلزل مواقع الأطراف التي تمثل المصالح الإيرانية في العراق. ووفقاً لبعض التسريبات فإن التعديل الذي يدور في ذهن الرئيس العراقي ينطلق من فكرة تغيير قانون الانتخابات الحالي ليصبح متعدد الدوائر داخل كل محافظة بما يضمن وصول نائب عن كل دائرة وهو ما ينسف مكاسب الأحزاب الكبيرة التي تراهن في كل انتخابات على قائمة موحدة في كل محافظة، من دون وجود أي اعتبار لكفاءة أو شعبية المرشحين الذين تقدّمهم لأنهم مجرد ممثلين لمصالح هذا الحزب أو ذاك.

والقومية، مصالحتها وحفظها في البرلمان والمجالس المحلية حتى شاع في أوساط العراقيين أن تغيير الطبقة السياسية الجائئة على صدور الناس منذ نحو 16 سنة هو ضرب من الخيال. ومن شأن قانون انتخابات عادل في العراق تسهم في تطبيقه الأمم المتحدة، كما يريد رئيس الجمهورية، أن يفتح الباب على إمكانية إحداث خرق في التمثيل السياسي أمام احتكار أحزاب محددة لمعظم مصادر السلطة في البلاد.

ووفقاً للدستور فإن من حق رئيس الجمهورية اقتراح مشروعات القوانين وعرضها على البرلمان، وهو الإجراء الذي

للتعبير عن إرادتهم دون انتقاص وتلاعب.

وتؤكد مصادر "العرب" أن البرود في العلاقة بين رئيس الجمهورية من جهة ورئيسي البرلمان والحكومة من جهة ثانية قد يتحول إلى خلاف علني في أي لحظة.

وتشير المصادر إلى أن صالح يخطط للتقدم بمشروع قانون إلى البرلمان يقترح تنظيمًا جديدًا للعملية الانتخابية التي تصنع مجلس النواب (البرلمان) ومجالس المحافظات المحلية.

ومنذ العام 2005 جرى تفصيل القوانين الانتخابية بما يحفظ للأحزاب المنتفذة ذات الخلفيات الطائفية

الأركان الأساسية للمنظومة السياسية. ويعود ذلك، وفقاً لمراقبين، إلى أن عبدالمهدي والحلبوسي يترجمان التزامهما بالاتفاقيات التي أوصلتهما إلى منصبيهما مع مختلف الأحزاب ولاسيما تلك الموالية لإيران التي تريد عدم المساس بقواعد العمل السياسي التي أنتجت شكل النظام القائم.

ولهذا السبب يتجاهل عبدالمهدي والحلبوسي حديث صالح عن أن "العراق مقبل على تحولات كبيرة ونحن بحاجة إلى إصلاحات بنوية تعيد الثقة بمنظومة الحكم في البلاد ومن أهمها مراجعة المنظومة الانتخابية بشكل جدي وهدف يؤمن للعراقيين فرصة مضمونة

لذلك تشير المصادر إلى أن الرئاسات الثلاث؛ رئاسة الجمهورية ورئاسة الحكومة ورئاسة مجلس النواب

انقسمت إلى "معسكرين" بسبب موجة الاحتجاجات الأخيرة، يقود المعسكر الأول برهم صالح، فيما يقود الثاني كل من عادل عبدالمهدي ومحمد الحلبوسي.

وتؤكد المصادر أن عبدالمهدي والحلبوسي ينسقان بشكل فعال جميع التحركات الإجرائية الموجهة نحو احتواء غضب المتظاهرين وهو الأمر الذي يقابل بفتور من قبل صالح الذي يرى أن الإصلاح يجب أن يصل إلى

إطلاق سراح منفذي محاولة اغتيال علي عبدالله صالح بصفقة إخوانية حوثية

شقيق الرئيس السابق علي عبدالله صالح إن "جريمة دار الرئاسة مصنفة من مجلس الأمن بأنها جريمة إرهابية مكتملة الأركان، والتفاهات لإخراج المتهمين صفقة مشبوهة تؤكد أن الطرفين الضالعين بإخراج المدانين وجهان لعملة واحدة".

صفقة إطلاق سراح المتهمين في تفجير جامع دار الرئاسة رعتها مسقط والدوحة للتقريب بين الحوثيين والإخوان في اليمن

وعلقت القيادة الإخوانية نوك كرماني على إطلاق سراح المتهمين قائلة إن "شباب الثورة المسجونين ظلما على ذمة تهمة تفجير دار الرئاسة منذ ثمانية سنوات، أحرار طلقاء".

واشتملت عملية تبادل الأسرى على إطلاق خمسة من المتهمين الرئيسيين في قضية تفجير جامع دار الرئاسة أثناء الاحتجاجات التي شهدتها صنعاء في العام 2011، وتسبب في جرح الرئيس السابق وعدد من أركان حكمه حينها، ومقتل رئيس مجلس الشورى عبدالعزيز عبدالغني والعشرات من ضباط وجنود الحرس الرئاسي الخاص.

ومن بين الذين شملتهم عملية التبادل مدني واحد يعتقد أنه أحد العقول المدبرة للحادث وهو المهندس إبراهيم الحمادي وأربعة آخرون من ضباط ومنتسبي الحرس الخاص تم اتهامهم بالعمل ضمن الخلية التي نفذت عملية التفجير الذي استهدف مسجد الرئاسة أثناء صلاة الجمعة وهم شعيب البحري، عبدالله الطعماني، وغالب العيزري، ومحمد علي عمر.

بعد وساطة سرية قادها شيوخ قبليين مقربون من القيادي الإخواني ورجل الأعمال اليمني القديم في تركيا حميد الأحمر.

وأشارت المصادر إلى دور بارز لعبته كل من مسقط والدوحة في إتمام عملية التبادل التي تعد الأهم في تاريخ تبادل الأسرى بين الحكومة الشرعية والحوثيين.

وقالت مصادر مطلعة لـ "العرب" إن الصفقة التي من المتوقع أن تُثير ردود فعل صاخبة، تأتي في سياق الجهود التي تبذلها مسقط والدوحة للتقريب بين الحوثيين وجماعة الإخوان في اليمن، كما أنها تسهم في توتير الأجواء داخل المعسكر المناهض للحوثيين بين حزب المؤتمر الشعبي العام والحكومة الشرعية التي يهيمن عليها حزب الإصلاح.

واعتبر وزير الإعلام اليمني معمر الإرياني أن "إطلاق الميليشيا الحوثية المدعومة من إيران لمتهمين في جريمة محاولة اغتيال الرئيس السابق علي عبدالله صالح.. يجعلهم (الحوثيين) شركاء في هذه الجريمة الإرهابية".

وأضاف عبر تويتر "ندسين هذه الخطوة بكل العبارات ونحذر الجمع من ابتلاع الطعم والانجرار لمخطط الميليشيا الحوثية في استخدام الملف لإيهام اليمنيين في معارك جانبية".

ووصف مراقبون توقيت الصفقة بأنه مصوب بدقة، حيث يعمل التحالف العربي بقيادة السعودية على توحيد صفوف المكونات والقوى السياسية اليمنية المناهضة للمشروع الإيراني في اليمن. ومن المتوقع أن تلقي هذه العملية بظلالها على تلك الجهود.

وفي أول رد فعل من قبل ما يعرف بـ "حزب 2 ديسمبر" في حزب المؤتمر الشعبي العام، قال صادق دويد الناطق الرسمي باسم قوات المقاومة الوطنية التي يقودها العميد طارق صالح نجل

إطلاق الجيش لأربعة عشر أسيراً حوثياً من بينهم قيادات بارزة في الميليشيات الحوثية.

ووفقاً لمصادر مطلعة فقد تمت عملية تبادل الأسرى في محافظة الجوف،

في إطار "تبادل للأسرى" بين الجيش اليمني والمليشيات الحوثية تم بموجبه إطلاق سراح عشرة من المحتجزين في السجون الحوثية من بينهم خمسة المتهمون بتفجير الجامع، في مقابل

بينهم قيادات بارزة في الدولة. وكان من بين المصابين في الحادث، الرئيس اليمني السابق علي عبدالله صالح. ووفقاً لناشطين وإعلاميين يمينيين، فقد تم الإفراج المفاجئ عن المتهمين

عدن - كشفت مصادر يمنية عن إطلاق جماعة الحوثي سراح المتهمين الرئيسيين في حادثة تفجير جامع دار الرئاسة بصنعاء الذي وقع في الثالث من يونيو 2011 وتسبب في مقتل وجرح المئات من

دعوة لتجاوز اتفاق ستوكهولم واستئناف جهود التحرير



نداء لكل من يهيمه تحرير المناطق

بغضبة في جهود تحرير عدد من مناطق الساحل الغربي. وأضاف طارق صالح في كلمته "نريد أن نكون صفا واحدا، وما يوحدنا هي صنعاء عاصمة الدولة لـ"حراس الجمهورية" التي شاركت

بغضبة في جهود تحرير عدد من مناطق الساحل الغربي. وأضاف طارق صالح في كلمته "نريد أن نكون صفا واحدا، وما يوحدنا هي صنعاء عاصمة الدولة لـ"حراس الجمهورية" التي شاركت

بجراس الجمهورية، إلى رئاسة البلاد لإعلان انتهاء اتفاق السويد بعد أن أظهر الحوثيون على مدى قرابة عشرة أشهر عدم الجدية في التعامل معه، واستئناف الحرب التي قال إنه تم توقيفها "من أجل ما كانوا يتحدثون عنه من كارثة إنسانية".

كما توجه بالدعوة إلى "مختلف الأطراف والقوى الوطنية لتوحيد الصفوف نحو الهدف الأود والمتمثل باستكمال تحرير الوطن وعاصمته صنعاء، واستعادة مؤسسات الدولة أن "تحرير العاصمة صنعاء هدف كليل بان يوحدنا".

وكان انشقاق طارق صالح قبل نحو عام عن معسكر التمرد الحوثي وخروجه من صنعاء الواقعة تحت سيطرة الحوثيين وانضمامه إلى الجبهة المضادة لهم بقيادة التحالف العربي، قد مثل حدثاً في مسار التطورات باليمن. وجاء انشقاق طارق صالح بعد مقتل عمه الرئيس السابق علي عبدالله صالح في صنعاء على يد الحوثيين في شهر ديسمبر 2017، حيث لم يتنج هذا الضابط الكبير فقط في الفكاه من سيطرة الجماعة المدعومة من إيران لكنه نجح أيضاً في أن يصبح طرفاً فاعلاً في المعسكر المقابل من خلال قيادته لـ"حراس الجمهورية" التي شاركت

بالمقاومة اليمنية طارق محمد عبدالله صالح إلى تجاوز اتفاق ستوكهولم بشأن الجديدة واستئناف جهود تحرير المناطق اليمنية الواقعة تحت سيطرة المتمرد الحوثيين وصولاً إلى العاصمة صنعاء.

وجاءت الدعوة التي وجهها قائد "حراس الجمهورية" ضمن المقاومة اليمنية في وقت تتقدم فيه جهود إبرام اتفاق في مدينة جدة السعودية برعاية التحالف العربي بشأن إعادة ترتيب شؤون السلطة في العاصمة المؤقتة عدن ومناطق الجنوب، بحيث يتم تجاوز الخلاف بين المجلس الانتقالي وحكومة الرئيس عبدربه منصور هادي ويعاد توحيد الصفوف وتوجيه البوصلة صوب مواجهة المشروع الإيراني في اليمن الذي يقوم الحوثيون بتنفيذه.

وأظهرت تسريبات بشأن مسودة اتفاق جدة وجود ملحق أمني عسكري تنص بعض بنوده على إعادة هيكلة القوات المسلحة وتوجيه الوحدات التابعة للجيش في كافة المحافظات الجنوبية بما في ذلك حضرموت والمهرة نحو مناطق التماس مع الميليشيات الحوثية.

وتوجه طارق صالح العضو بالقيادة المشتركة بالساحل الغربي في كلمة أمام دفعة جديدة من الملتحقين